الملحق الثاني

اجتماع لجنة المفاوضات التجارية لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي
(3–4 فبراير 2026، الاجتماع الافتراضي)

الكلمة الافتتاحية

المندوبون الموقرون،
الإخوة والأخوات الكرام،

يشرّفني أن أرحّب بكم جميعًا في اجتماع لجنة المفاوضات التجارية. ويسعدني كثيرًا أن أستضيف هذا الاجتماع وأترأسه. كما أودّ أن أعبّر عن خالص امتناني لجميع المندوبين على حضورهم ومشاركتهم.

وفي مستهل كلمتي، أودّ أن أؤكد مجددًا التزام تركيا الراسخ بالسلام والاستقرار، سواء على الصعيد الإقليمي أو على مستوى العالم بأسره.

المندوبون الموقرون،

في الآونة الأخيرة، أدّت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة وتصاعد السياسات الحمائية إلى خلق العديد من المخاطر وحالات عدم اليقين التي تواجه التجارة العالمية. ووفقًا لأحدث التوقعات، لا تزال هذه الشكوك تُلقي بظلالها على النشاط التجاري، رغم أن آفاق النمو العالمي أظهرت قدرًا من الاستقرار المحدود. وفي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2025، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو العالمي 3.2٪ في عام 2025 و3.1٪ في عام 2026، مما يبرز استمرار بيئة اقتصادية عالمية مليئة بالتحديات.

علاوة على ذلك، قامَت منظمة التجارة العالمية بمراجعة آفاق التجارة العالمية، حيث توقعت أن تنمو تجارة السلع العالمية بنسبة 2.4٪ في عام 2025، وذلك عقب نشاط تجاري أقوى من المتوقع خلال النصف الأول من العام، غير أنها حذّرت من تباطؤ الزخم خلال الفترة المقبلة نتيجة استمرار حالة عدم اليقين على صعيد السياسات.

وبعبارة أخرى، فإننا نمرّ للأسف بمرحلة تتأثر فيها أرقام التجارة العالمية بسرعة بالتطورات اليومية، مما يبرز مدى تقلب المشهد الاقتصادي الدولي الراهن.

السادة المندوبون المحترمون،

من جهة أخرى، شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مجتمعةً ارتفاعًا بنحو 45٪ في قيمة تجارة السلع خلال الفترة من 2020 إلى 2024 (من حوالي 3.3 تريليون دولار إلى 4.8 تريليون دولار). وقد جاء هذا التوسع مدفوعًا بازدهار صادرات السلع الاستراتيجية وتعافيًا قويًا رغم الأزمات العالمية.

أصبحت التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي جزءًا متزايد الأهمية من هذه المسيرة؛ إذ توسّعت بنحو 18٪ خلال الفترة نفسها، وتبلغ حاليًا حوالي 16.6٪. ومن اللافت أن الصادرات البينية بين دول المنظمة بلغت ذروتها عند نحو 576 مليار دولار أمريكي في عام 2023، قبل أن تشهد انخفاضًا حادًا بنسبة 30٪ في عام 2024.

وتُبرز هذه الأرقام مجتمعةً الضرورة الملحّة لتعزيز التعاون المستدام وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لضمان الحفاظ على المكاسب الأخيرة في تجارة السلع وزيادتها مستقبلًا. وفي هذا السياق، فإن اتخاذ خطوات لخفض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، وتعميق الاتفاقيات التجارية، أو تقليص العوائق أمام تجارة الخدمات، من شأنه أن يعود بالنفع على ازدهار ثروات دولنا.

ولهذا السبب، يتعيّن علينا الاستفادة من نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي بأسلوب استشرافي يتيح لنا ترسيخ مكانة دولنا بشكل أفضل في النظام الاقتصادي المستقبلي. وإنني على يقين بأن هذا الاجتماع الذي ينعقد على مدى يومين سيكون محطة أساسية على هذا الطريق.

الزملاء الأعزاء،

كما تفضّلتم مشكورين بالتذكير، عقدنا منذ عام 2020 سبعة اجتماعات للجنة المفاوضات التجارية، كان أحدها على المستوى الوزاري، حيث ركّز أصحاب المعالي الوزراء على تعزيز نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي.

ولا شكّ أن دخول نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي حيّز التنفيذ منذ يوليو 2022 يُمثّل محطةً ثمينة في مسار تحرير التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، غير أنه لا يُعدّ غايةً في حدّ ذاته.

كما عبّرنا عن ذلك مرارًا في السابق، فإن نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، بوصفه المخرج الأكثر ملموسية لتعاوننا التجاري حتى الآن، يُمثّل أيضًا الأداة الأكثر عملية للانطلاق نحو تعاون تجاري أعمق وأكثر جرأة واستشرافًا للمستقبل بين دولنا. وقد أظهرت المناقشات التي جرت خلال الاجتماعات السابقة أن خبراءنا وكذلك وزراءنا يتفقون على ضرورة توسيع نطاق الاتفاقية.

كلّفنا وزراؤنا خلال آخر اجتماع عُقد في يونيو 2024، وكذلك في اجتماع الكومسيك اللاحق في نوفمبر 2024، بمواصلة الانخراط التقني بشأن توسيع نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي اجتماعنا الأخير المنعقد في أكتوبر 2025، وبغية استكشاف إمكانيات توسيع نطاق نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، قرّرنا الشروع في مناقشات تمهيدية حول: (أ) التحديات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية بريتاس (PRETAS)، (ب) مجالات وأهداف التوسيع المحتملة، (ج) الاعتبارات القانونية، و (د) الجوانب المؤسسية. وقد لقي هذا القرار ترحيبًا أيضًا من قبل الكومسيك خلال اجتماعه المنعقد في نوفمبر 2025.

وعليه، تتمثّل مهمّتنا اليوم في الشروع في المناقشات من أجل الوفاء بهذا التكليف. وفي هذا الإطار، وكما يتبيّن لكم من جدول الأعمال، اقترحنا البدء بموضوعات التوسيع، ثم التطرّق لاحقًا إلى تحديات التنفيذ.